

رئيس الفريق الفني أكد العمل على مشاريع الشراكة وأنه لم يتلق سوى مشروع مبادرة واحدة من «تويوتا»

الطبيباني: الجهاز الفني لمشروعات التنمية والمبادرات لا يعمل على سحب المشاريع من القطاع الحكومي بل أداة تنفيذية لمن يرغب من الجهات الحكومية

الخاص بالاستثمار سيجعل من انجاز المشروع وتشغيله ويتابع صيانتها الى سنوات طويلة وحتى تسليمه، ومن ثم يمكن إعادته الى الطرح كمشروع جاهز على القطاع الخاص وهذا ما حدث ببعض المشاريع الحالية مثل شركة أحد الأسواق المحلية.

وعن العلاقة بين الجهاز ولجنة المناقصات المركزية قال الطبيباني إنه لا علاقة بينهما فكل منهما طريقة عمل مختلفة، إلا أن العمل وفقاً لقانون المناقصات يستغرق أكثر من ضعف المدة وفقاً لقانون الشراكة، موضحاً أن العيب ليس في الدورة المستندية، لكن في طبيعة الخلل ومتطلباته وهي نفسها في أغلب دول العالم.

ورأى الطبيباني أن القطاع الكويتي الخاص يحتاج الى مزيد من القرارات ليتمكن من المنافسة قادرة وحدها على ذلك، فمشروع مستشفى الطب الطبيعي على سبيل المثال دخلت فيه 60 شركة

صنفتها فقط محلي، ومشروع محطة أم الهيمان للصرف الصحي تتنافس فيه 50 شركة منها 6 شركات محلية فقط، مضيفاً أن شروط التعاقد مع المستثمرين الأجانب لا تتطلب وجود وكيل محلي، لكنهم لاحظوا أن المستثمر الأجنبي يبحث دائماً عن شريك محلي يدعمه ولو لوجستياً.

وشدد الطبيباني على ضرورة وجود كوادرات وطنية مؤهلة لقيادة وتشغيل المشاريع التي يتم إنجازها، موضحاً أن الجهاز نبه وزارة الصحة حول الأمر عند التعاقدات على إنشاء مستشفى جابر، وكذلك نبه الطيران المدني ووزارة الأشغال عند طرح فكرة مشروع المطار الجديد «تيرمينال تو»، حيث توقفت مشاريع الطيران المدني ذات العلاقة بهذا المشروع، فلا بد من تدريب وتجهيز الكوادرات الوطنية لإدارة هذه المشاريع.

وأضاف أن الجهاز حالياً يعكف على طرح مشروع تطوير فيلكا، وشركة البريد، والاتصالات الثابتة، محطة كهرباء الخبران، وهي مشاريع قطعت أشواطاً وبعضها أخذ موافقات من ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع.

وأكد الطبيباني أن العمل وانجاز المشاريع وفق مبدأ الشراكة سيجعل ميزانية المشاريع والصيانة وتقليباتها محدودة، موضحاً أن قيام القطاع

أما عن طريق المستهلكين أو من خلال رسوم دورية أو عند تسليم المنشأة الى الجهة العامة وفقاً لظروف كل مشروع على حدة.

وقال الطبيباني إن القانون لم يحدد أي نوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتركتها مفتوحة ومتنوعة وفقاً لثلاثة تصنيفات رئيسية، الأول مشاريع أقل من 60 مليون دينار، ومشاريع من 60 الى 240 مليون دينار، وتطرح عن طريق شركات مساهمة للمواطنين، ويمكن أن تستثنى منها بعض المشاريع، ومشاريع قيمتها فوق 240 مليون دينار، وهذه تطرح كشركات مساهمة للمواطنين والقطاع الحكومي ولا استثناءات فيها.

وأضاف أن نسبة المساهمة بين المواطنين والشركات هي 50% وفي حال رغبة أي جهة حكومية في الاستثمار تقطع نسبتها بالتساوي من الجانبين المستثمرين والمواطنين.

وتابع أن مهمة الجهاز تتمثل في خدمة القطاعين العام والخاص على حد سواء من خلال دراسة المشاريع بشكل متكامل ومن ثم ترسيبها وفقاً للشروط الموضوعية، موضحاً أن الجهاز الفني يتبع الى لجنة عليا مكونة من وزراء المالية والتجارة والبلدية والأشغال ومدير عام البيئة و3 أعضاء آخرين، ولهذه اللجنة الحق في رد أي مشروع أو إعادة طلب دراسته.

وأضاف أن الجهاز حالياً يعكف على طرح مشروع تطوير فيلكا، وشركة البريد، والاتصالات الثابتة، محطة كهرباء الخبران، وهي مشاريع قطعت أشواطاً وبعضها أخذ موافقات من ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع.

وأكد الطبيباني أن العمل وانجاز المشاريع وفق مبدأ الشراكة سيجعل ميزانية المشاريع والصيانة وتقليباتها محدودة، موضحاً أن قيام القطاع



متابعة من الحضور

الاستثمارية والمالية ويعرض على المستثمرين. وعن طريق استيراد المستثمرين لأموالهم قال الطبيباني إنها تتم بطريق دورية وبعد البدء باستثمار المشروع وتشغيله، والسداد يتم

ووفقاً لطرق التنفيذ على الجهة الحكومية تحديد احتياجاتها فقط، ومن ثم يقوم الجهاز بالاستعانة بمستشار يقوم بوضع الدراسات اللازمة للمشروع ودراسته ووضع مواصفاته وجدواه

وأوضح الطبيباني أن النظام يحقق ميزة كبيرة بالإضافة الى قصر فترة مدة التنفيذ تتمثل في انتقال المخاطر التي قد تقع في المشروع كاملة من كاهل القطاع الحكومي الى القطاع الخاص، وأنه



حضور نسائي



د.هاشم الطبباني متحدثاً في الندوة

وبعد انتهاء الدراسات سيطرح على المستثمرين وفي حال عدم إرضائه على تويوتا ستحتفظ تويوتا بنحو 10% من قيمة المشروع، وستأخذ قيمة الدراسات من قبل المستثمر الجديد الذي سيقوم بتنفيذ واستثمار المشروع.

وأضاف أن قانون الشراكة قد خفض فترة الانجاز للمشروع من نحو عشر سنوات ونصف السنة وفق الدورة المستندية التي أربع سنوات ونصف السنة وفقاً لقانون الشراكة، داعياً الجهات الحكومية الى الإسراع بتأهيل الكوادرات القادرة على تسلم هذه المشاريع وتشغيلها بعد تسلمها من المستثمرين.

وشرح أن الجهاز قد أنشئ في العام 2008 إثر إيقاف العمل بنظام الـ «B.O.T»، مضيفاً أنه يعتمد مبدأ الشراكة بين القطاعين وهي علاقة طويلة الأمد، تبدأ بتصميم ودراسة المشروع ومن ثم تنفيذ وتشغيله وصيانته، موضحاً أن التمويل طوال فترة انجاز المشروع وحتى البدء في تشغيله واستثماره يقع على كاهل المستثمر.

أدعو لمزيد من

التعاون وتفعيل

إنجاز مشاريع التنمية

وفقاً لمبدأ الشراكة

بين القطاعين العام

والخاص وعلى

أساس القانون

2008/7



نفي رئيس الفريق الفني في «الجهاز الفني لمشروعات التنمية والمبادرات» د.هاشم الطبباني أن يكون الجهاز يعمل على سحب المشاريع من القطاع الحكومي أو لجنة المناقصات، موضحاً أن عمله يكمل دور الجهات الحكومية، وهي أداة تنفيذية لمن يرغب من هذه الجهات، مشيراً الى التعاون الجيد بين الجهاز ووزارات الأشغال العامة، الكهرباء، المياه، المواصلات، وحتى وزارة التربية أيدت رغبة في تنفيذ مدارس جديدة وفقاً لهذا النظام كما هو معمول به في عدد من دول العالم، داعياً الى مزيد من التعاون وتفعيل انجاز مشاريع التنمية وفقاً لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى أساس القانون 7 المستثمرين والمؤسسات الحكومية في البلاد.

كلام الطبباني جاء خلال محاضرته في ندوة أقيمت بجمعية المهندسين الكويتية، حيث استعرض بعض إنجازات الجهاز، مشيراً الى أن باكورة المشاريع هو محطة الزور التي تمت ترسيبها على تحالف من المستثمرين الأجانب، وهي أول محطة صممت والخاص في الكويت، وهناك محطة الصرف الصحي بأم الهيمان التي يعمل الجهاز حالياً على تأهيل المستثمرين واختيارهم، وهناك 6 مدن عمالية أرسيت واحدة منها بالجهاز متوقفاً البدء في اختيار أول المستثمرين للمرحلة الأولى من مشروع المترو خلال الفترة القريبة المقبلة وأن يتم الانتهاء من مراحل الخمس في حدود 5 سنوات.

وقال الطبباني إن الجهاز يعمل حالياً على مشاريع الشراكة، وأنه لم يتلق سوى مشروع مبادرة واحدة من شركة تويوتا لإنشاء محطات الطاقة الشمسية، التي تعكف حالياً على دراسة المشروع بعدما خصصت له الأرض المطلوبة.

الحملة الشبابية لمكافحة العنف الطلابي ..



مشروع ثوابت الوطني



كلمات خالد أسمو الأمير

الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح

(حفظه الله ورعاه)

علينا أن نتقبل الرأي الآخر

كما علينا أن نتشاور .. لا أن نتخاصم

ونختلف لا أن نتعادي

وأن ننتقد بلا اشهار

وأن نحاسب بلا إنتقام

فكلنا من الكويت نبدأ و إليها ننتهي

وهي الباقية ونحن الزائلون .

إيش لا

إبتسّم و خلك متسامح